



مبادئ تحديد الهوية

من أجل التنمية المستدامة



مبادئ تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة نحو العصر الرقمي

المنظمات المصادقة

البنك الأفريقي للتنمية

البنك الآسيوي للتنمية

مؤسسة بيل وميلندا غيتس

مركز التنمية العالمية

تحالف الأثر الرقمي

الدول الرقمية

FHI 360

ID4Africa

المنظمة الدولية للهجرة

الاتحاد الدولي للاتصالات

الاتحاد الدولي للموثقين

ماستركارد

الوكالة النرويجية للتنمية

Omidyar Network

Open Identity Exchange UK/Europe

منظمة الدول الأمريكية

مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون
في أوروبا (ODIHR)

مؤسسة بلان الدولية

Privacy and Consumer Advisory Group to the Government Digital Service
and GOV.UK

Secure Identity Alliance (SIA)

جمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA)

برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (إيكا)

Women in Identity

مجموعة البنك الدولي

Smart Africa

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

المبادئ

اشتمال الجميع

- 1 ضمان حصول الجميع على الهوية دون تمييز.
- 2 إزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على الهوية والاستفادة منها.

التصميم

- 3 إنشاء هوية موثوقة - فريدة وآمنة ودقيقة.
- 4 إنشاء منصة قادرة على الاستجابة مع إمكانية التشغيل البيئي.
- 5 استخدام المعايير المفتوحة ومنع تقييد موردي الخدمات والتكنولوجيا.
- 6 حماية الخصوصية والرقابة من خلال تصميم النظام.
- 7 خطة الاستدامة المالية والتشغيلية.

الحوكمة

- 8 حماية البيانات الشخصية والحفاظ على الأمن الإلكتروني وحماية حقوق الناس من خلال إطار قانوني وتنظيمي شامل.
- 9 تحديد نطاقات الاختصاص المؤسسية على نحو واضح وتأسيس المساءلة.
- 10 تنفيذ الأطر القانونية وأطر بناء الثقة من خلال الرقابة المستقلة والفصل في المظالم.



الغرض

لكل شخص الحق في المشاركة الكاملة في مجتمعه واقتصاده وأن يُعترف به كشخص أمام القانون.¹ ومع ذلك، يوجد في العالم ما يصل إلى مليار شخص ليس لديهم وثيقة إثبات هوية أساسية، وهذه الوثيقة ضرورية لحماية حقوقهم وتمكينهم من الحصول على الخدمات والفرص.² وهناك العديد من الأشخاص الذين لديهم أشكال أخرى من وثائق تحديد الهوية غير آمنة أو غير موثوق بها من قبل مقدمي الخدمات، وهناك من يعيشون في بلدان تكون فيها أنظمة تحديد الهوية ضعيفة وغير مناسبة للعصر الرقمي، أو لا تحقق حماية حقوق الأشخاص وبياناتهم. لذلك فإن معالجة "فجوة تحديد الهوية" المشار إليها - بتحسين تغطية أنظمة تحديد الهوية وجودتها وحوكمتها التي تحمي الحقوق وتسهل الحصول على الخدمات - أمر بالغ الأهمية لجدول أعمال التنمية.

وتلتزم المنظمات المصادقة على هذه المبادئ بمجموعة مشتركة من القيم، بهدف ضمان أن تكون أنظمة تحديد الهوية شاملة للجميع، وأن تحمي بيانات الأفراد وحقوقهم، وأن تكون مصممة لدعم نتائج التنمية.

وبناءً على المعايير الدولية القائمة،³ تم تطوير هذه المبادئ ونشرها لأول مرة في عام 2017 من جانب مجموعة من المنظمات الملتزمة بمساعدة تطوير أنظمة تحديد الهوية الشاملة والموثوقة والخاضعة للمساءلة والمستخدمة لتحسين حياة الناس وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرا لسرعة التطور لقطاع تحديد الهوية، فإن الموقعين الأصليين على هذه المبادئ ملتزمون بإعادة النظر فيها لإدراج وجهات النظر الجديدة والدروس المستفادة. وتعكس هذه الطبعة الثانية مدخلات من هذه العملية ومن مشاورات عامة أوسع نطاقا.

وتستخدم المنظمات المصادقة على هذه المبادئ - وفق ولاياتها وسياساتها التنفيذية وقواعدها - لتعزيز فهم مشترك للقضايا الرئيسية والممارسات الجيدة؛ وتحسين التوافق مع الأطراف المعنية؛ وتوجيه قرارات المساندة والتمويل؛ وتسهيل المناقشات على المستويات القطرية والإقليمية و/أو العالمية؛ والعمل معا لمساندة أنظمة تحديد الهوية التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحمي حقوق الفرد وحقوق الإنسان، ولا تتخلى عن أحد. ونأمل أن تنضم إلينا مجموعة أوسع نطاقا من أصحاب المصلحة - بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وشركاء التنمية والمجتمع المدني المحلي والدولي والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص - في المصادقة على هذه المبادئ ووضعها موضع التنفيذ.

1 الحق في الاعتراف أمام القانون مكفول في المادة 6 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 16 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والحق في تسجيل المواليد مكفول في العديد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل.

2 تتوفر التقديرات من مجموعة بيانات مبادرة الهوية من أجل التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي لعام 2018 على الموقع التالي: <http://id4d.worldbank.org/glo-al-dataset>

3 يشمل ذلك، ضمن جملة أمور، مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والمعايير الدولية المتعلقة بحماية البيانات (مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات واتفاقية مجلس أوروبا +108)، والمعايير العالمية والإقليمية وأطر بناء الثقة لتحديد الهوية، ومبادئ التنمية الرقمية.

التعريفات والنطاق

الغرض من هذه المبادئ هو تطبيقها على نطاق واسع عند إنشاء أنظمة تحديد الهوية واستخدامها من أجل النهوض⁴ بالأهداف الإنمائية. ونظراً للدور المحوري الذي تؤديه هذه الأنظمة في الإقرار بحقوق الفرد وتيسير الحصول على الخدمات الأساسية والاستحقاقات في العالم المادي والعالم الرقمي، فإن هذه المبادئ تركز على أنظمة تحديد الهوية "الرسمية" التي تتيحها الحكومات أو تعترف بها أو التي تتم إياها نيابة عن الحكومات.⁵

وعلى الرغم من أن لكل بلد مجموعة فريدة من أنظمة تحديد الهوية الرسمية التي يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً في أغراضها، ومن حيث مقدمي هذه الأنظمة، وتكنولوجياها، وهيكلها، واستخدامها، وترتيبات الحوكمة الخاصة بها، فإن هذه الأنظمة يمكن تصنيفها على نطاق واسع بوصفها أنظمة "قانونية" أو "وظيفية" لتحديد الهوية. وتعمل أنظمة تحديد الهوية القانونية على تحقيق الاعتراف القانوني وإثبات الهوية القانونية. ويختلف اسم أنظمة تحديد الهوية القانونية وطبيعتها بموجب القانون الوطني، ولكن جرت العادة أن يشمل ذلك أنظمة التسجيل المدني، وأنظمة الهوية الوطنية، وسجلات السكان، وغيرها من نظم الهوية التأسيسية.⁶ وتوفر أنظمة تحديد الهوية الوظيفية إثباتاً رسمياً للهوية والترخيص لأهداف أو قطاعات معينة. وجرت العادة أن يشمل ذلك أنظمة تحديد الهوية التي تتيح هوية الناخبين وبطاقات الحصة التموينية وأرقام الضمان الاجتماعي والبطاقات الصحية وأرقام الضرائب وغيرها؛ وفي بعض الحالات، قد يتم أيضاً الاعتراف بهذه الوثائق لاعتماد الهوية لأهداف أو قطاعات أخرى.⁷

ونظراً للاتجاه المهيمن نحو رقمنة الاقتصادات والمجتمعات، تعكس هذه المبادئ الطبيعة الرقمية المتزايدة لأنظمة تحديد الهوية الرسمية. فعلى سبيل المثال، يتيح العديد منها وثائق اعتماد الهوية (credentials) وخدمات رقمية رسمية (مثل الهوية على الهاتف المحمول والشهادات الرقمية والتوقيعات الإلكترونية وما إلى ذلك) التي تتيح سبل التحقق الآلي للوصول إلى الخدمات والاستحقاقات، شخصياً وعبر الإنترنت. وفي بعض الحالات، قامت الحكومات ببناء هذه الأنظمة بنفسها. وفي حالات أخرى، قامت بلدان بتطوير أنظمة بيئية لمقدمي خدمات الهوية الرقمية تعتمد على أنظمة الهوية الرسمية القائمة لإثبات الهوية والتسجيل. وفي إطار نموذج النظام البيئي المركزي، على سبيل المثال، يمكن لجهات عامة و/أو خاصة متعددة تعمل في إطار من الثقة أن تصدر وثائق ثبوت هوية رقمية معترف بها رسمياً. كما أن بنية ومعايير الهوية اللامركزية الآخذة في الظهور والتطور تخلق إمكانيات لتخزين وثائق اعتماد الهوية الرقمية الرسمية والتحقق منها على الأجهزة الشخصية.

أما بالنسبة لبقية هذه الوثيقة، فيستخدم مصطلح "نظام تحديد الهوية" للإشارة إلى النسختين التناظرية والرقمية لأنظمة تحديد الهوية الرسمية المذكورة أعلاه.

4 بوجه عام، تقوم أنظمة تحديد الهوية بجمع بيانات الهوية والتحقق من صحتها من خلال عملية التسجيل ثم تزويد الأشخاص بوثائق اعتماد-مثل الشهادات أو البطاقات أو وثائق الهوية الأخرى-التي يمكنهم استخدامها لإثبات هويتهم أو التحقق من سمات هوية محددة للغير الذي يتعين عليه الاعتماد على هوية هؤلاء الأشخاص أو تلك السمات.

5 يتم تعزيز أنظمة الهوية الحكومية المعترف بها من خلال الإطار القانوني للبلد المعني ويتم الالتزام بهذه الأنظمة بموجب هذا الإطار، وتستند هذه الأنظمة إلى إجراءات إثبات الهوية التي تطوي على التحقق من صحة حامل البطاقة/الوثيقة مقابل وثائق اعتماد الهوية الصادرة عن الحكومة و/أو سجلات مصدر موثوق مثل أنظمة التسجيل المدني، أو أنظمة تحديد الهوية الوطنية، أو سجلات السكان.

6 تتحمل الحكومات المسؤولية النهائية عن تحديد الهوية القانونية (انظر، على سبيل المثال، التعريف الرسمي للأمم المتحدة للهوية القانونية، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/CN.3/2020/15). وعلى الرغم من أن إثبات الهوية القانونية - لا سيما تسجيل الميلاد و/أو الزواج - كثيراً ما يكون شرطاً لاكتساب جنسية، فإن الهوية القانونية لا يلزم ربطها بالجنسية ولا ينبغي مساواتها بالوضع القانوني أو الوطني. وفي حين أن بعض أنظمة تحديد الهوية القانونية (على سبيل المثال، أنظمة تحديد الهوية الوطنية) تشترط إثباتاً للجنسية أو تمثل هذا الإثبات، هناك أنظمة أخرى لا تتطلب ذلك.

7 في حالة طالب اللجوء واللاجئين، على الرغم من أن الدول المضيفة مسؤولة في المقام الأول عن تقديم إثبات هوية قانونية للاجئين الذين ليس لديهم وثائق سفر سارية، يمكن الاعتراف بوثائق اعتماد الهوية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموجب ولايتها نيابة عن الدولة المضيفة لإثبات للهوية القانونية أو الرسمية (اتفاقية عام 1951 بشأن وضع اللاجئين، المادتان 25 و27؛ والنظام الأساسي لسنة 1950 لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

لماذا تحديد الهوية مهم للتنمية

بالنسبة للأشخاص، فإن تحديد الهوية هو حق وأداة للحماية وبوابة للوصول إلى الخدمات والمنافع والفرص.

وقد اعترف المجتمع الدولي بأهمية تحديد الهوية لإثبات حقوق الإنسان ولأغراض التنمية من خلال اعتماد الهدف 16.9 من أهداف التنمية المستدامة: "توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030". إن الحق في هوية ابتداء من الولادة - كما هو مكفول بموجب المادتين 7 و8 من اتفاقية حقوق الطفل - والاعتراف بالشخص أمام القانون هما خطوتان أساسيتان لضمان الحماية مدى الحياة وهما شرطان أساسيان لممارسة حقوق أخرى. والهوية القانونية هي الأساس الذي يمكن أن يستند إليه الأطفال في إثبات جنسيتهم، وتجنب مخاطر العيش بدون جنسية، والتماس الحماية من العنف والاستغلال. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى إثبات السن للمساعدة في منع عمل الأطفال، وزواج الأطفال، وتجنيد القصر في القوات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، قد يُطلب وجود طريقة رسمية لإثبات الهوية لأغراض العديد من العلاقات الرسمية والمعاملات والخدمات في القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يُطلب التحقق من هوية الشخص مقابل وثائق اعتماد الهوية الرسمية أو سجل رسمي لفتح حساب مصرفي، أو التصويت في الانتخابات، أو الحصول على عمل رسمي، أو الحصول على جنسية، أو الالتحاق بالمدرسة، أو التسجيل في التأمين الصحي، أو الحصول على تحويلات مالية اجتماعية، أو شراء بطاقة هاتف محمول، أو تسجيل الممتلكات، أو عبور الحدود، أو التماس الإنصاف القانوني. إن التسارع نحو الخدمات عبر الإنترنت والتحول الرقمي عبر الحكومات والشركات يعني أن الناس يحتاجون أيضاً بشكل متزايد إلى وسائل آمنة ويمكن الوصول إليها لإثبات هويتهم من بعد، على سبيل المثال من خلال الإنترنت.⁸

وبالنسبة للحكومات والجهات والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، فإن القدرة على تحديد الأشخاص أو التحقق من بعض السمات أمر بالغ الأهمية لتقديم البرامج والخدمات بكفاءة وفعالية وعلى نحو يخضع للمساءلة.

وتمثل القدرة على معرفة من هم الأشخاص ضرورة لعدد من المسؤوليات الحكومية، بما في ذلك استهداف البرامج الاجتماعية وضمان حصول الأشخاص المناسبين على الاستحقاقات؛ والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث والأوبئة التي تتطلب مساعدة مباشرة سريعة؛ وتحصيل الضرائب؛ والحد من الاحتيال في الأجور العامة؛ وتسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة؛ وفي حالة التسجيل المدني، إعداد إحصاءات حيوية لتخطيط ورصد ومتابعة التقدم في عملية التنمية. وبالنسبة لبعض الكيانات والجهات الخاصة، فإن التحقق من هوية العملاء إلى مستوى معين من التأكيد لخدمات محددة - مثل فتح حساب أو التعامل على حساب ضروري للتخفيف من المخاطر، أو الالتزام بمتطلبات الفحص الشامل للعملاء أو اشتراطات معرفة العميل أو اللوائح الأخرى، وحماية العملاء من الاحتيال وانتحال الهوية. وعندما تتيح أنظمة تحديد الهوية آليات رقمية للأفراد لإثبات هويتهم من بعد من خلال الإنترنت، فإنها تمثل أيضاً عناصر تمكين مهمة لاقتصاد رقمي شامل للجميع، كما أنها تدعم المنصات الرقمية عبر القطاعات، بما في ذلك الخدمات الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمية.⁹

8 لهذه الأسباب، فإن تحديد الهوية هو عنصر تمكين رئيسي لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الهدف رقم 16.9، ويشمل ذلك الهدف رقم 1.3 (تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية)، والهدف رقم 1.4 (ضمان سيطرة الفقراء والضعفاء على الأراضي والممتلكات والأصول المالية)، والهدف رقم 5 (إتاحة فرص متساوية للنساء الفقيرات في الحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك التمويل)، والهدف رقم 5 ب (تعزيز استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تمكين المرأة)، والهدف رقم 8.10 (حصول الجميع على الخدمات المصرفية، وخدمات التأمين والخدمات المالية)، والهدف رقم 10.7 (هجرة الأشخاص وتنقلهم على نحو آمن ويتسم بالسلامة)، والهدف رقم 10 ج (خفض تكلفة تحويل الأموال)، والهدف رقم 12 ج (الإلغاء التدريجي لدعم المحروقات الذي يحدث أضراراً)، والهدف رقم 16 أ (تعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب والجريمة)، والهدف رقم 16.5 (الحد من الفساد)، وكثيراً من الأهداف الأخرى.

9 انظر، على سبيل المثال: FATF. 2020. Guidance on Digital Identity. Financial Action Task Force (FATF), Paris; World Bank. 2018.



وعند تصميم أنظمة تحديد الهوية واستخدامها على النحو المناسب، فيمكنها مساعدة البلدان على تسريع وتيرة التنمية الشاملة للجميع.

ويشمل ذلك تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات، وزيادة الشمول المالي، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال تمكين النساء والفتيات، وزيادة فرص حصول الأشخاص الذين يعيشون في فقر على الخدمات الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي. ومقارنته بالسجلات الورقية، فإن اعتماد التكنولوجيات الرقمية ينطوي على إمكانية زيادة دقة وموثوقية بيانات الهوية ووثائق اعتماد الهوية، وميكنة العمليات والإجراءات لتوفير المال وزيادة الراحة، وتوفير منصات جديدة للابتكارات في تقديم الخدمات. وعلى الرغم من وجود مخاطر تواجه التكنولوجيا الرقمية، فإن الرقمنة تتيح أيضاً فرصة لتصميم أنظمة تحديد الهوية المستهدفة لتكون أكثر شمولاً وسهولة في الاستعمال، وأكثر حماية لحقوق الناس وبياناتهم أكثر من أي وقت مضى من خلال وضع معايير ونماذج وأدوات جديدة لممارسة الإشراف والرقابة الشخصية على كيفية استخدام البيانات.

ضرورة بناء أنظمة "جيدة" لتحديد الهوية للتخفيف من المخاطر

على الرغم من الفرص التي تأتي مع تحسين عملية تحديد الهوية، فإن أنظمة تحديد الهوية التي تُطبق على نحو غير جيد أو غير ملائم يمكن أن تخلق عدداً من المخاطر؛ وتؤثر هذه المخاطر على نحو غير متناسب على الفئات المحرومة بالفعل ويمكن أن تزيد هذه المخاطر بسبب التكنولوجيا الرقمية.

وتشمل المخاطر الرئيسية تلك المتعلقة بالإقصاء أو التمييز، وحماية البيانات والخصوصية، وأنظمة تحديد الهوية سيئة التصميم والتنفيذ التي تهدر الموارد بينما تقدم فوائد قليلة. وغالباً ما تكون الفئات الضعيفة والمهمشة هي الأقل احتمالاً للحصول على وثائق إثبات هويتها، ولكنها تكون أيضاً الأكثر احتياجاً إلى الحماية والخدمات المرتبطة بتحديد الهوية.¹⁰ ولذلك فإن الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على وثيقة هوية أو استخدامها بسهولة معرضون لمخاطر أكبر تتمثل في التخلف عن الركب عندما يجب استيفاء متطلبات تحديد الهوية الصارمة بغرض الوصول إلى الخدمات. ومن دون اتخاذ تدابير استباقية للتخفيف من الآثار السلبية، قد تؤدي أنظمة تحديد الهوية الجديدة أو المطورة إلى تعزيز أو ديمومة أوجه عدم المساواة القائمة والممارسات التمييزية والتحييزات الهيكلية. وعلى غرار الأنظمة الأخرى التي تُعالج البيانات الشخصية، قد تؤدي أنظمة تحديد الهوية أيضاً إلى تقويض حقوق الفرد في حماية البيانات والخصوصية في غياب القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة، والرقابة، والضوابط وأدوات الحماية الفنية. ومن شأن اختراق البيانات، والاستخدام أو المراقبة على نحو غير مشروع، وانتحال الهوية، وتوسع حجم الوظائف تعريض الناس - وخاصة الفئات الضعيفة - لمخاطر وأضرار كبيرة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تُبنى أنظمة تحديد الهوية بنهج يسير "من أعلى إلى أسفل" وقليل من الشفافية. وإلى جانب ضعف ممارسات الشراء والتعاقد وخيارات التصميم التي تزيد التكاليف وتؤدي إلى تقييد متعهدي تقديم الخدمات أو التكنولوجيا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى أنظمة غير مستدامة من الناحية التشغيلية أو المالية ولا تفي باحتياجات الناس أو أهداف التنمية.

وعلى الرغم من وجود هذه المخاطر في أي نظام لتحديد الهوية، فإنها قد تزيد بسبب الرقمنة. ومع التكنولوجيات الرقمية، فإن الحجم المحتمل والضرر الناجمين عن سوء إدارة البيانات الشخصية أو إساءة استخدامها أكبر بكثير مقارنة بالأنظمة الورقية. وعلى غرار ذلك، فإن تبني واستخدام التكنولوجيات التي تعتمد على الاتصال بالإنترنت والأجهزة المكلفة يمكن أن يوسع الفجوة الرقمية ويخلق عقبات جديدة أمام الفئات المهمشة بالفعل في سبيل الحصول على وثيقة تحديد الهوية أو استخدامها على نحو موثوق. ومن شأن تسريع وتيرة الابتكار أيضاً خلق حوافز للتركيز على الحصول على أحدث التكنولوجيات بدلا من بناء أنظمة تصلح للأغراض الحالية ومرنة لتلبية الاحتياجات المستقبلية. وعلاوة على ذلك، حتى لو تمت رقمنة أنظمة تحديد الهوية بنجاح، فمن غير المرجح أن تحقق إمكاناتها دون التحول الرقمي- أي تحويل عمليات وإجراءات الوسائل الرقمية وإعادة النظر فيها - والاستثمارات التكميلية في الاتصال بالإنترنت والخدمات عبر الإنترنت ومنصات الدفع وغيرها من الأنظمة الرقمية.

10 تتباين أنماط الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الاستبعاد بسبب أنظمة تحديد الهوية حسب السياق، ولكنها كثيراً ما تشمل الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والنساء والأطفال، والسكان المهاجرين، واللاجئين وطالبي اللجوء، والمقيمين في المناطق النائية والريفية، والأقليات الإثنية واللغوية أو الدينية، والأقليات الجنسية والجسدية، وذوي الإعاقة، والمشردين داخلياً، والبدون (أي بدون جنسية)، والمتضررين من الصراعات، والعاملين في القطاع غير الرسمي، وغيرهم من الفئات المهمشة أو الأقليات. انظر، على سبيل المثال البنك الدولي، 2019، تغطية بطاقات الهوية على مستوى العالم واستخدامها والعقبات أمام استخراجها حسب الأعداد: نظرة متعمقة على المسح الاستقصائي الخاص بالمؤشر العالمي للشمول المالي - مبادرة الهوية من أجل التنمية، واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.



وحتى يتسنى الاستفادة من أنظمة تحديد الهوية في العصر الرقمي، يجب أن تُعالج هذه المخاطر على نحو استباقي وشامل ومستمر من جانب أصحاب المصلحة.

ويتطلب بناء نظام لتحديد الهوية يحقق الأهداف الإنمائية نهجا متعدد الجوانب ويضم العديد من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية. وهذا يتطلب تحديدا واضحا للأغراض والاستخدامات المطلوبة للنظام؛ واعتماد وتوفير الموارد لأطر قانونية وتنظيمية كافية تزيل الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات وتوفر أدوات حماية ووقاية ورقابة كافية؛ وتنفيذ سياسات وممارسات شاملة للتسجيل في نظام تحديد الهوية واستخدامه؛ واتباع نهج من شأنه حماية خصوصية البيانات ومراعاة الأشخاص، أي نهج حماية لتصميم وتقييم المخاطر؛ واختيار التكنولوجيات الملائمة للسياق، وتتسم بالعدل والإنصاف، وميسورة الوصول وتضمن جودة النظام وأمنه والاستفادة من ذلك الآن وفي المستقبل. وتعد المشاركة المستمرة والشفافة مع الأطراف المعنية ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في جميع هذه العمليات والإجراءات ضرورة لتعزيز الثقة والمساءلة، وضمان بناء نظم تحديد الهوية على نحو يحقق منافع للناس ويساند نواتج التنمية المستدامة.

أصحاب المصلحة الرئيسيون والأدوار المنوطة بهم

يتطلب تطبيق هذه المبادئ، على أرض الواقع، بذل جهود منسقة ومستدامة من جانب العديد من أصحاب المصلحة الذين يقومون بأدوار أساسية في توفير واستخدام ومراقبة وتمويل أنظمة تحديد الهوية الرسمية:

- **الأفراد.** يأتي الأشخاص في بؤرة اهتمام أنظمة تحديد الهوية، سواء من حيث البيانات أو كمستخدمين يعتمدون على أنظمة تحديد الهوية لحماية حقوقهم والمطالبة بها والوصول إلى الخدمات. ولهم الحق في المعرفة وممارسة الإشراف والرقابة على نحو ملائم على كيفية جمع بياناتهم الشخصية واستخدامها وتخزينها ومشاركتها ومعالجتها من جانب هيئات عامة وخاصة ولأي غرض يتم ذلك. ومن الضروري فهم احتياجات الناس وشواغلهم المتصلة بتحديد الهوية والاستجابة لها، وحماية بياناتهم الشخصية وخصوصيتهم، وضمان مشاركتهم في تصميم وتنفيذ أنظمة تحديد الهوية التي تؤثر على حياتهم.
- **الحكومات.** جرت العادة أن تكون الهيئات والوكالات الحكومية الوطنية والمحلية هي الجهات التي تقدم وثائق الهوية لأنظمة تحديد الهوية القانونية - مثل السجل المدني والإحصاءات الحيوية، وأنظمة تحديد الهوية الوطنية، وسجلات السكان، ووثائق اعتماد الهوية التأسيسية، وما إلى ذلك - فضلاً عن العديد من الأنظمة الوظيفية، على سبيل المثال، بطاقات هوية الناخبين، وبطاقات تحديد الهوية الضريبية، ورخص قيادة المركبات. وكثيراً ما تعتمد الجهات الحكومية الأخرى ومقدمو الخدمات على هذه الأنظمة، وتستخدمها لتحديد هوية الأشخاص الذين تتعامل معهم أو لتثبيت من هويتهم. كما تؤدي المؤسسات الحكومية، ويشمل ذلك الهيئات التشريعية وهيئات الرقابة، دوراً حاسماً في وضع وإنفاذ الأطر القانونية والتنظيمية لتمكين وصون أنظمة خدمات تحديد الهوية التي يقدمها القطاعان العام والخاص على السواء. وفي نهاية المطاف، جرت العادة أن تشارك الجهات الحكومية في وضع المعايير وتطوير أطر بناء الثقة والتأكيد لجهات تقديم خدمات تحديد الهوية، بالإضافة إلى الإشراف على ذلك، كما تقوم بهذا للأطراف التي تعتمد على ذلك، وأصحاب المصلحة الآخرين في الأنظمة البيئية المركزية أو الاتحادية أو اللامركزية المختصة بتحديد الهوية الرقمية.
- **القطاع الخاص.** تعتبر الشركات الخاصة شركات تطوير وابتكار وتوريد لمكونات أنظمة تحديد الهوية وبنيتها التحتية، وقد تكون أيضاً من مقدمي خدمات التحقق من الهوية والتثبيت منها. كما تعتمد شركات خاصة كثيرة على أنظمة تحديد الهوية القانونية أو غيرها من أنظمة تحديد الهوية للتحقق من هوية عملائها أو التثبيت من صحتها (على سبيل المثال، لفتح حسابات مصرفية أو حسابات مالية على الهاتف المحمول). وفي بعض الحالات، تقوم مؤسسات القطاع الخاص بتقديم خدمات تحديد الهوية في النظام البيئي الاتحادي أو اللامركزي الذي يستخدم وثائق اعتماد الهوية الصادرة عن الحكومة وسجلات المصادر الموثوقة (مثل السجلات المدنية وأنظمة تحديد الهوية الوطنية) لإعداد وثائق اعتماد الهوية الرقمية أو خدمات توثيق وتثبيت مقبولة لخدمات الحكومة (والقطاع الخاص) على الإنترنت.

- **المنظمات غير الحكومية، والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني.** من الممكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية دوراً غاية في الأهمية في تصميم وتنفيذ أنظمة تحديد الهوية، ويشمل ذلك من خلال أنشطة الدعوة، وتوفير الحماية والمساعدة القانونية، ونشر الوعي، وتيسير المشاورات المجتمعية، وتمكين الناس من الوصول إلى آليات تحديد الهوية أو التظلم، وإخضاع مقدمي خدمات تحديد الهوية للمساءلة.
- **المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية وشركاء التنمية.** كثيراً ما تقدم الهيئات الحكومية الدولية والوكالات الإنمائية والإنسانية والمؤسسات الخيرية وغيرها من الجهات المانحة المساندة لأنظمة تحديد الهوية في صورة تمويل ومساعدة فنية، كما تقدم يد العون والمساندة في عملية وضع المعايير القياسية. وتشارك هيئات دولية وإقليمية أخرى أيضاً في وضع معايير تتعلق بتحديد الهوية، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالتشغيل البيئي عبر الحدود والاعتراف المتبادل بوثائق اعتماد الهوية. وفي بعض الحالات، قد تكون الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية هي أيضاً جهات تقوم بتقديم خدمات تحديد الهوية أو تدير أنظمة لتحديد الهوية لبرامج أو أنشطة محددة. وفي حالة اللاجئين وطالبي اللجوء، يمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقدم إثباتاً للهوية القانونية أو الرسمية نيابة عن الدولة المضيقة بموجب ولايتها.



المبادئ

اشتمال الجميع

1

ضمان حصول الجميع على الهوية دون تمييز.

- **الهوية القانونية للجميع.** ينبغي أن يستطيع كل شخص إثبات هويته القانونية. ويجب على البلدان أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بشأن تقديم خدمات تحديد الهوية القانونية لجميع المقيمين¹¹ - وليس فقط للمواطنين - منذ الولادة¹² وحتى الوفاة، على النحو المنصوص عليه في القوانين الدولية والمحلية.¹³ ويشمل ذلك الالتزام بتسجيل المواليد والأطفال ذكورا وإناثا،¹⁴ وهو أمر ضروري لتقديم خدمات إثبات الهوية القانونية منذ الولادة، وتسجيل الأحداث الحيوية الأخرى في الوقت المناسب أولاً بأول، مثل حالات الزواج والوفيات. كما يشمل ذلك التزامات وتعهدات بتقديم خدمات إثبات الهوية القانونية للاجئين والبدون (أي من ليس لديهم جنسية) والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق اعتماد هوية صالحة أو لا يمكنهم إثبات هويتهم القانونية.
- **عدم التمييز.** ينبغي أن تكون جميع أنظمة تحديد الهوية دون أي تمييز في السياسات والممارسة والتصميم. ويشمل ذلك ضمان أن تكون الأطر القانونية؛ ومتطلبات وإجراءات التسجيل أو الحصول على إثبات الهوية أو استخدام الهوية؛ والبيانات التي يتم جمعها أو عرضها في وثائق اعتماد الهوية لا تساعد على ممارسة التمييز أو تعززه ضد فئات وشرائح محددة، على سبيل المثال، أولئك الذين قد يواجهون مخاطر متزايدة تتمثل في الاستبعاد والتهميش لأسباب ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الأسباب. وتشمل هذه الفئات الأشخاص الذين يعيشون في فقر؛ والنساء، والأطفال، وسكان الريف؛ والأقليات العرقية والإثنية واللغوية والدينية؛ وذوي الإعاقة؛ والأقليات الجنسية والجنسانية؛ والمهاجرين؛ وطالبي اللجوء واللاجئين والنازحين قسراً؛ وعديمي الجنسية (البدون) وغيرهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تُستخدم أنظمة وبيانات تحديد الهوية كأداة للتمييز أو للمساس بالحقوق الفردية أو الجماعية أو إنكارها.

11 على الرغم من أن للدول الحق السيادي في تحديد أهلية الحصول على الجنسية وإصدار أوراق إثبات الجنسية وفقاً للقانون الدولي، فإنها ملزمة أيضاً بتقديم إثبات للهوية القانونية - أو الاعتراف بالهوية القانونية الصادرة عن دولة أو منظمة دولية أخرى - لجميع الأشخاص المقيمين على أراضيها، ويشمل ذلك تسجيل المواليد. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 27 من اتفاقية عام 1951 بشأن وضع اللاجئين على أن الدول "تصدر أوراق هوية لأي لاجئ في أراضيها لا يملك وثيقة سفر صالحة"، كما يرد حكم مماثل بشأن البدون في المادة 27 من اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص البدون (عديمو الجنسية). ويعتبر تزويد كل شخص بما يفيد إثبات الهوية القانونية أمراً بالغ الأهمية لمنع مخاطر العيش بدون جنسية (انظر www.unhcr.org/ibelong).

12 ينبغي للدول أن تقدم إثباتاً للجنسية لجميع الأشخاص الذين يحق لهم الحصول عليها دون تمييز من أي نوع.

13 لا يعني التزام الدول بتقديم ما يفيد إثبات الهوية القانونية بالضرورة أن التسجيل في أنظمة تحديد الهوية يجب أن يكون إلزامياً من الناحية القانونية.

14 على سبيل المثال، تنص المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل على ما يلي: يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما. وقد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل كل دولة عضو في الأمم المتحدة باستثناء الولايات المتحدة، التي وقعت على المعاهدة ولكنها لم تصادق عليها. غير أن جميع المولودين في الولايات المتحدة مسجلون في الواقع العملي.

إزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على الهوية والاستفادة منها.

- **التكاليف المباشرة وغير المباشرة.** يجب ألا تكون التكاليف التي يتحملها الفرد عائقاً أمام الحصول على وثائق اعتماد الهوية المطلوبة للوفاء بالحقوق أو الحصول على الخدمات أو الاستحقاقات الأساسية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون التسجيل المدني والإصدار الأولي لشهادات الميلاد والوفاة وغيرها من وثائق الهوية القانونية بالمجان للشخص. وإذا تم فرض رسوم على بعض الخدمات الإضافية (مثل إعادة إصدار الوثائق المفقودة)، يجب أن تكون الأسعار معقولة ومتناسبة مع التكاليف المتكبدة، كما يجب أن تكون شفافة للجمهور. ويجب أيضاً خفض التكاليف غير المباشرة للحصول على وثائق الهوية - بما في ذلك رسوم الوثائق والمستندات المؤيدة، وتكاليف السفر، والإجراءات الإدارية المرهقة - إلى أقصى حد ممكن.
- **تفاوت المعلومات.** على أصحاب المصلحة العمل على تقليل الحواجز والتضارب في المعلومات والبيانات التي قد تمنع الأفراد - على سبيل المثال، الأقليات اللغوية، وذوو المستويات المنخفضة من الإلمام بالقراءة والكتابة، وذوو الإعاقة، وغيرهم - من الوصول إلى وثائق تحديد الهوية أو استخدامها وتعزيز ثقافة الثقة والمساءلة من خلال زيادة محو الأمية والتوعية على مستوى النظام بأكمله. ويجب أن تكون الحملات الإعلامية والتثقيفية وغيرها من المواد شاملة للجميع ومتاحة لضمان أن يكون كل شخص لديه المعرفة والقدرة والأدوات التي يحتاجها للمشاركة في نظام تحديد الهوية وممارسة حقوقه في الإشراف والرقابة.
- **الفجوات التكنولوجية.** على الرغم من أن التكنولوجيا تمثل أحد العوامل الرئيسية الداعمة لأنظمة تحديد الهوية، لا ينبغي حرمان أي شخص من الهوية أو الخدمات والحقوق المرتبطة بها لعدم توافر خدمات الاتصال بالإنترنت أو المحمول، أو الأجهزة الإلكترونية، أو المعرفة الرقمية أو المهارات الرقمية، أو التمكن من استخدام تكنولوجيا محددة أو القدرة على استخدامها، أو بسبب الإخفاقات التكنولوجية أو التحيزات. ولذلك ينبغي لأصحاب المصلحة أن يعملوا معاً لضمان أن تكون خدمات تحديد الهوية والتوثيق والتثبت متاحة وقابلة للاستخدام للجميع، بغض النظر عن الموارد الرقمية أو المهارات أو توفر خدمة الاتصال بالشبكة. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات التعامل مع الاستثناءات وآليات الانتصاف من التظلمات الميسورة وسهلة المنال ضرورية لتجنب الحرمان من الخدمات أو الحقوق، وكذلك في حالة الصعوبات الفنية.
- **التصميم الشامل للجميع.** ينبغي لأنظمة تحديد الهوية أن تعطي الأولوية لاحتياجات الفئات المهمشة والضعيفة الأكثر عرضة للاستبعاد والتهميش ومعالجة شواغلهم ومخاوفهم، نظراً لأهمهم الأكثر احتياجاً إلى الحماية والاستحقاقات التي يمكن أن تتيحها الهوية. ويتطلب ذلك العمل مع المجتمعات المحلية من أجل القيام على نحو استباقي بتحديد العوائق القانونية والإجرائية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها فئات معينة، والمخاطر والآثار الخاصة بهذه الفئات، واعتماد التكنولوجيات الملائمة وتدابير التخفيف لضمان عدم تعزيز أو تعميق أوجه عدم المساواة القائمة بسبب أنظمة تحديد الهوية الجديدة أو المحدثة.



التصميم

3

إنشاء هوية موثوقة - فريدة وأمنة ودقيقة.

- **الهوية الفريدة.** يوفر نظام تحديد الهوية آلية لتحديد هوية فريدة من نوعها والتثبت منها عندما يكون لكل شخص، داخل ذلك النظام، هوية واحدة فقط ولا يشترك شخصان في الهوية نفسها. ويتسم التفرد بأهمية خاصة في أنظمة تحديد الهوية القانونية وغيرها من الأنظمة التي تدعم حالات الاستخدام التي تتطلب مستويات عالية من التأكيد، مثل المدفوعات من¹⁵ الحكومة إلى الأشخاص والتصويت. والأهم من ذلك أن التفرد داخل نظام معين لا يعني أنه يجب أن يكون هناك فقط جهة واحدة لتقديم خدمات تحديد الهوية، أو نظام منفرد أو أداة تعريف منفردة لتحديد الهوية (على سبيل المثال، رقم فريد لبطاقة الهوية) واستخدام ذلك لجميع الأغراض في بلد أو جهة اختصاص ما.
- **الحماية.** يجب أن تتمتع أنظمة تحديد الهوية بضمانات كافية وفعالة لمنع الوصول غير المصرح به، أو التلاعب (إجراء التعديلات والتغييرات غير المصرح بها في البيانات أو وثائق اعتماد الهوية)، وسرقة الهوية، وسوء استخدام البيانات، والجرائم الإلكترونية، وغيرها من التهديدات التي تحدث طوال دورة حياة التعريف. ويجب حماية البيانات في السجلات وعند تداولها، بما في ذلك عند استخدام الأشخاص لوثائق اعتماد الهوية الخاصة بهم، أو على أجهزتهم الشخصية. ويجب أن تشمل التدابير الأمنية أنظمة لزيادة الوعي بالاستخدام الآمن للنظام وإبلاغ الأشخاص في حالة حدوث اختراق للبيانات، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن وثائق الهوية التي سُرقَت أو تم التلاعب فيها ويتعين إعادة إصدارها.
- **الدقة.** يعتبر ضمان دقة بيانات الهوية وتحديثها أولاً بأول أحد المبادئ الأساسية لحماية البيانات وحقا من حقوق أصحاب البيانات، وهو أمر ضروري أيضاً لضمان موثوقية النظام. وينبغي تصميم أنظمة تحديد الهوية على نحو يضمن جمع البيانات بدقة، وضمان سهولة الإجراءات كي يتمكن الأشخاص من الاطلاع على بياناتهم وتحديثها وتصحيح الأخطاء لضمان الدقة مع مرور الوقت.

15 بوجه عام، يمثل "مستوى التأكيد" مقدار الثقة الذي يوفره نظام ما لتحديد الهوية أو وثائق محددة لاعتماد الهوية لطرف ثالث (للغير) بأن الهوية التي يطالب بها شخص أو كيان هي في الواقع هويته "الحقيقية". وهناك العديد من العوامل التي تشارك في هذه المهمة، ويشمل ذلك قوة إجراءات إثبات الهوية عندما يتم تسجيل الأشخاص في نظام تحديد الهوية وإصدار وثائق اعتماد الهوية (مستوى تأكيد الهوية) وقوة إجراءات التحقق والتثبت والتكنولوجيا (مستوى تأكيد التثبيت)، و - في حالة استخدام نموذج موحد - بروتوكول التأكيد المستخدم من جانب الاتحاد (federation) لتعميم معلومات التثبيت والسمات ذات الصلة (مستوى تأكيد الاتحاد) (مأخوذ من المعهد الوطني للمعايير والتقنية: NIST 800-63:2017).

إنشاء منصة قادرة على الاستجابة مع إمكانية التشغيل البيئي.

- *الاستجابة.* ينبغي تصميم خدمات تحديد الهوية والتثبت منها لتلبية الاحتياجات الفعلية للناس ومعالجة شواغلهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتسم هذه الخدمات بالمرونة وإمكانية تطبيقها على نطاق واسع وتحقق الفائدة المرجوة للجهات العامة ومؤسسات القطاع الخاص التي تعتمد عليها في تحديد الهوية أو التثبت منها. وهذا يتطلب مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، ونهجا تشاركيا يركز على احتياجات الناس - ويشمل ذلك المجتمع المدني، والجمهور عموما، ومقدمي الخدمات، والأطراف الأخرى التي تعتمد على هذه الخدمات - بدءا من عملية التصميم والاستمرار في ذلك طوال فترة التنفيذ.
- *خاصية التشغيل البيئي.* مع مراعاة القوانين واللوائح المتعلقة بتبادل البيانات وأدوات الوقاية والحماية الفنية المناسبة، بما في ذلك مبادئ "الخصوصية حسب التصميم"، فمن شأن قدرة أنظمة تحديد الهوية على الاتصال بالأنظمة الأخرى (على سبيل المثال، أنظمة التسجيل المدني ومقدمو الخدمات) وتبادل الاستفسارات أو المعلومات تيسير وتسهيل الخدمات مثل التحقق من الهوية أو التثبت منها، ومعرفة العملاء من خلال الأساليب الإلكترونية، وتبادل البيانات الأخرى المسموح بها، والاعتراف المتبادل بأنظمة تحديد الهوية عبر الحدود.¹⁶

استخدام المعايير المفتوحة ومنع تقييد موردي الخدمات والتكنولوجيا.

- *المعايير المفتوحة.* من شأن التصاميم القائمة على معايير مفتوحة أن تدعم المنافسة والابتكار وفق اعتبارات وآليات السوق.¹⁷ والمعايير المفتوحة ضرورية لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء الوظيفي وإمكانية تعديل أنظمة تحديد الهوية، سواء داخل البلدان أو عبر الحدود.
- *منع تقييد متعهدي الخدمات والتكنولوجيا.* من شأن عمليات الشراء والتعاقد الجيدة العمل على تسهيل المنافسة، وتعزيز الابتكار، ومنع تقييد التكنولوجيا ومتعهدي الخدمات، الأمر الذي يمكن أن يزيد التكاليف ويقلل من المرونة لاستيعاب التغيرات التي تحدث مع الوقت. وينبغي أن تؤكد عمليات الشراء والتعاقد على القيمة مقابل المال، وتحقيق الوفورات الاقتصادية، والنزاهة، والملاءمة للغرض، والكفاءة، والشفافية، والإنصاف. وستكفل الإدارة الفعالة للعقود استدامة هذه المنافع طوال فترة التنفيذ.

16 من شأن التشغيل البيئي عبر الحدود تسهيل الهجرة والتجارة، ولكن ينبغي وضع ضوابط لحماية أمن الفئات الضعيفة، مثل اللاجئين، الذين يجب في كثير من الأحيان حماية بياناتهم الشخصية من بلدانهم الأصلية.

17 على سبيل المثال: ISO/IEC has developed standards covering many aspects of identification systems. For more, see World Bank: "Technical Standards for Digital Identity Systems: Formulating a Strategic Approach". 2016.

حماية الخصوصية والرقابة من خلال تصميم النظام.

- الخصوصية حسب نهج التصميم. يجب تصميم أنظمة تحديد الهوية لتحديد الأولويات وحماية البيانات والخصوصية كإعداد افتراضي دون الحاجة إلى أي إجراء خاص إضافي من جانب الشخص المعني. كما يجب حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك أي بيانات مرتبطة بشخص ما أو يمكن ربطها بهذا الشخص، من التلاعب، ويكون ذلك على نحو استباقي، وهو الوضع الافتراضي الذي يجب أن يكون، من خلال إطار قانوني وتنظيمي قوي، وتصميم هذا النظام، واعتماد المعايير الفنية وضوابط التشغيل.¹⁸
- مبادئ حماية البيانات في الواقع العملي. ينبغي أن يراعي التصميم والسياسات والتكنولوجيا المستخدمة في أنظمة تحديد الهوية المعايير العالمية لحماية البيانات والالتزام بها، ويشمل ذلك تقليل البيانات لأقصى حد ممكن وتحقيق مبدأ التناسب، وتحديد الغرض، والمعالجة القانونية، والقيود الصارمة على الاحتفاظ بالبيانات، ودقة البيانات، والأمن، والمساءلة، والشفافية، وغير ذلك من الأمور الأخرى.¹⁹ على سبيل المثال، ينبغي أن تقيد أنظمة تحديد الهوية جمع البيانات وعرضها لحمايتها من المخاطر - لا سيما المعلومات الشخصية²⁰ الحساسة - ويشمل ذلك ما يرد في وثائق اعتماد الهوية وبنية أرقام الهوية. ويجب ألا تفصح بروتوكولات التوثيق والتثبيت إلا عن الحد الأدنى من البيانات اللازمة لضمان مستويات مناسبة من التأكيد، وأن تحتفظ بالبيانات فقط ما دامت مطلوبة للأغراض التي يمكن أن تستخدم من أجلها بصورة قانونية، أو عندما يتم الحصول على الموافقة من الجهات المعنية بشأن استخدامها. وينبغي أن تعكس هذه المستويات وطريقة التوثيق والتثبيت تقييماً لمستوى المخاطر في المعاملات، ويفضل أن تستند إلى معايير دولية معترف بها.²¹ وينبغي أن تكون قواعد وسياسات البيانات شفافة وأن تتيح للناس في شكل سهل الاستعمال لتفسير معرفتهم بحقوقهم والعمليات والخطوات والإجراءات المتاحة لممارسة الرقابة على بياناتهم.

18 فيما يتعلق بنهج "الخصوصية حسب التصميم"، انظر، على سبيل المثال، كافوكيان، إيه، 2011، "الخصوصية حسب التصميم: المبادئ الأساسية السبعة، تطبيق ممارسات المعلومات العادلة ورسم خارطة طريق لها"، https://iab.org/wp-content/IAB-uploads/2011/03/fred_carter.pdf.

19 تشمل الأمثلة التي يشار إليها عادة معايير ممارسات المعلومات العادلة، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للخصوصية، والقواعد التنظيمية العامة للاتحاد الأوروبي لحماية البيانات، ومبادئ الأمم المتحدة بشأن خصوصية البيانات وحمايتها، واتفاقية مجلس أوروبا +108، وغيرها.

20 يمكن أن تختلف "المعلومات الشخصية الحساسة" حسب السياق ولكنها تتضمن عادةً بيانات يمكن استخدامها لإنشاء هويات احتيالية و/أو لتحديد سمات للأفراد أو استهدافهم. ويشمل ذلك البيانات البيومترية وأرقام تحديد الهوية، مثل أرقام الهوية الدائمة أو الفريدة من نوعها، فضلاً عن سمات مثل الدين، والعرق، والطائفة، والانتماء السياسي، وما إلى ذلك. وقد ينطوي الإفصاح عن معلومات تحديد هوية على مخاطر جسيمة على أشخاص معينين، على سبيل المثال، طالبو اللجوء واللاجئون. ولذلك، تنطبق اعتبارات محددة على أنظمة بطاقات الهوية المستخدمة في المقام الأول أو حصراً للأغراض الإنسانية، لا سيما في البيئات المتأثرة بالصراع والعنف والهشاشة. انظر، على سبيل المثال: The International Committee of the Red Cross "Policy on the Processing of Biometric Data by the ICRC." 2019. Available at: https://www.icrc.org/en/download/file/106620/icrc_biometrics_policy_adopted_29_august_2019_.pdf, and the ICRC/Brussels Privacy Hub Handbook on Data Protection in Humanitarian Action, 2nd Edition, 2020.

21 ينبغي القيام بتقييمات أثر المخاطر من جانب هذه الجهة المسؤولة التي تقوم بإنشاء البيانات أو جمعها أو تعميمها أو استخدامها لأغراض التوثيق والتثبيت وتحديد الهوية المرتبطة بحالة الاستخدام المحددة. ومن الأمثلة على المعايير الموجودة لمستويات تأكيد إثبات الهوية معيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي/ اللجنة الدولية للكهرباء (ISO/IEC 29115) وتلك المعايير الصادرة عن هيئة خدمات التحديد الإلكتروني للهوية والتوثيق، والتثبت eIDAS، ومكتب مجلس الوزراء في المملكة المتحدة، والمعهد الوطني للمعايير والتقنية، وغيرها من الهيئات الأخرى.

- *الاستدامة.* ينبغي تصميم أنظمة تحديد الهوية لتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية على المدى الطويل. ويتطلب ذلك اتباع نهج شفاف ويستند إلى النواتج في التصميم لضمان أن يكون النظام مناسباً للغرض وأن يتخذ خيارات إدارية وفنية مستدامة، مع اعتماد نماذج أعمال تكفل إطالة أمد النظام دون المساس بالمبادئ الأخرى. ويمكن أن تؤدي الرسوم مقابل خدمات تحديد الهوية إلى خلق معوقات تحول دون الوصول إلى الخدمة، وشمول الأفراد، واعتماد مقدمي الخدمات. ويجب أن توازن الجهود المبذولة لاسترداد التكاليف من خلال المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والحد من التسرب بين أهداف وفورات المالية العامة وبين احتمال تزايد أخطاء الاستبعاد والتهميش. وينبغي تصميم أنظمة تحديد الهوية لتحفيز معايير راقية للأداء لجميع الأطراف المعنية.



الحوكمة

8

حماية البيانات الشخصية والحفاظ على الأمن الإلكتروني وحماية حقوق الناس من خلال إطار قانوني وتنظيمي شامل.

- الأطر القانونية والتنظيمية. من الضروري أن تستند أنظمة تحديد الهوية إلى أطر قانونية وتنظيمية مشروعة وشاملة وقابلة للإنفاذ وسياسات قوية تعزز الثقة في النظام؛ مع ضمان حماية البيانات والخصوصية (بما في ذلك الأمن الإلكتروني)؛ والتخفيف من إساءة الاستخدام مثل المراقبة غير المصرح بها والتي تمثل انتهاكا للإجراءات القانونية الواجبة؛ مع ضمان عدم التمييز وتعزيز شمول الجميع، لا سيما الفئات الضعيفة أو المهمشة؛ وضمان المساءلة. وينبغي أن تكون الأطر القانونية واضحة في تحديد المسؤولية وسبل الانتصاف للأفراد، وينبغي أن تشرف عليها هيئات تنظيمية مستقلة ذات صلاحيات مناسبة ولها موارد تمويلية مناسبة. كما ينبغي أن تحمي الناس من مخاطر الوصول إلى بياناتهم واستخدامها على نحو غير ملائم لأغراض المراقبة غير المبررة ودون سند قانوني أو إنشاء ملفات تطوي على سمات على نحو غير قانوني. وتتطلب الأطر وجود توازن بين النماذج التنظيمية والنماذج التنظيمية الذاتية التي لا تخنق المنافسة أو الابتكار أو الاستثمار. كما يلزم وضع أطر قانونية وتنظيمية مناسبة للتشغيل البيئي عبر الحدود أو الاعتراف المتبادل.²²
- حقوق أصحاب البيانات المسجلين في نظام تحديد الهوية. ينبغي لخدمات تحديد الهوية أن توفر للناس خيارات حقيقية وقدرة على الرقابة على عملية جمع بياناتهم واستخدامها، بما في ذلك القدرة على الإفصاح عن السمات المطلوبة لمعاملة معينة على نحو انتقائي. وينبغي أن يُتاح للناس وسيلة بسيطة لتصحيح البيانات غير الدقيقة مجاناً والحصول على نسخة من البيانات الشخصية. ولا يجوز استخدام البيانات الشخصية لأغراض ثانوية غير متصلة بالغرض الأصلي دون موافقة من الشخص المعني مع علمه بهذه الأغراض، ما لم يكن ذلك بموجب القانون (على سبيل المثال، ما قد يكون ضرورياً وبالقدر المناسب).²³ وينبغي أن يتسم مقدمو خدمات تحديد الهوية وغيرهم من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية بالشفافية بشأن إدارة الهوية؛ وتطوير الموارد المناسبة لزيادة وعي الناس بكيفية استخدام بياناتهم؛ وتوفير أدوات سهلة الاستخدام وميسورة المنال لإدارة بياناتهم، ومنح الموافقة المستندة إلى بيئة معرفية، ومعالجة المظالم. وينبغي لمقدمي خدمات تحديد الهوية ضمان أن تكون الإجراءات الأولية لتصحيح الأخطاء خطوات إدارية وليست قضائية لتسريع وتيرة حل المشكلات وخفض التكاليف. كما ينبغي أن تكون ترتيبات تبادل البيانات شفافة وموثقة توثيقاً كاملاً.

22 على سبيل المثال، يجب إيلاء اهتمام خاص لطالبي اللجوء واللاجئين؛ ويمكن الاطلاع على الرأي الاستشاري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن قواعد السرية فيما يتعلق بمعلومات طلبات اللجوء على الموقع التالي: <https://www.refworld.org/docid/42b9190e4.html>

23 انظر، على سبيل المثال: Convention 108+, Articles 5, 10, and 11.

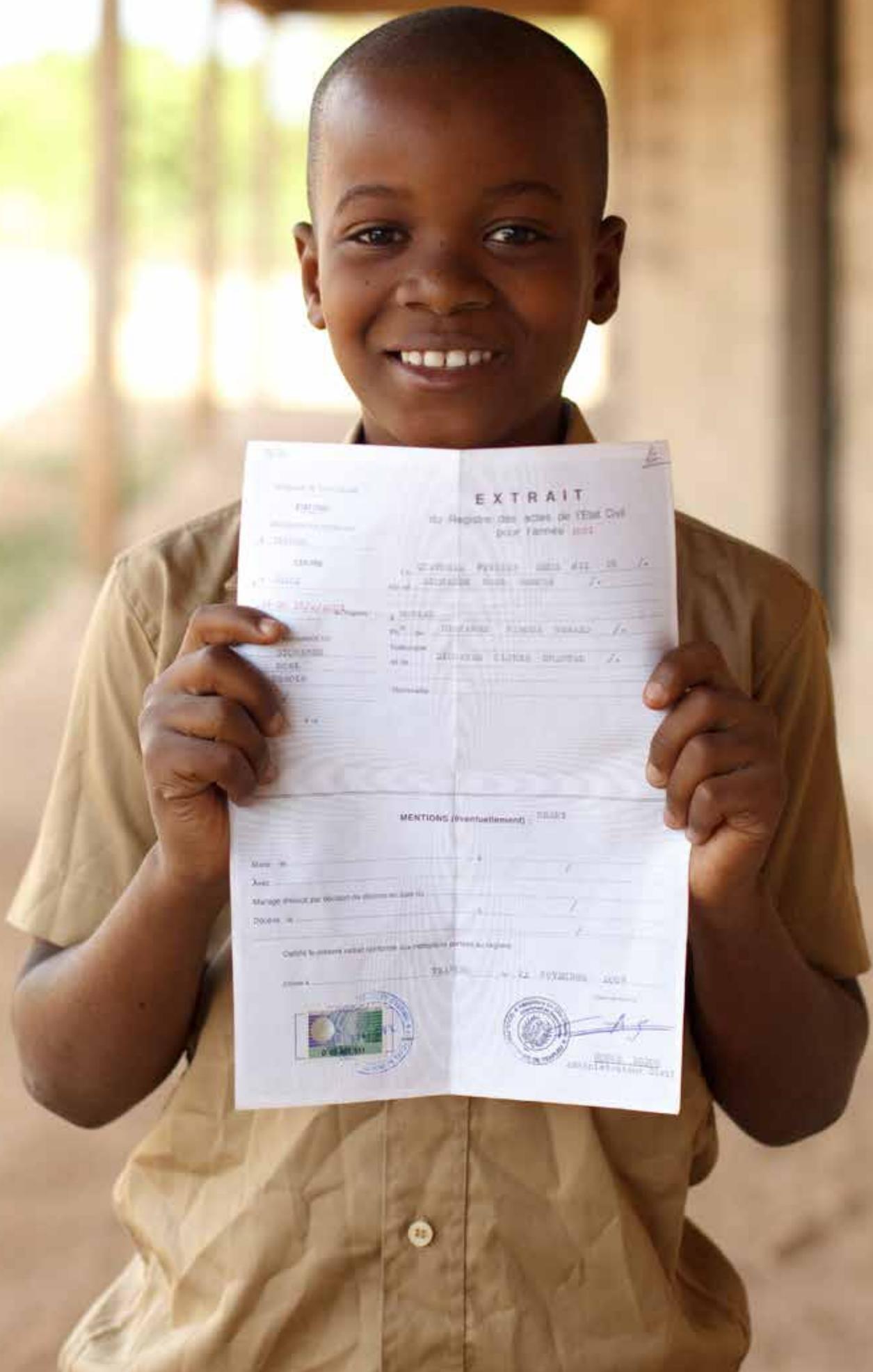
تحديد نطاقات الاختصاص المؤسسية على نحو واضح وتأصيل المساءلة.

- نطاقات الاختصاص المؤسسية. من الضروري أن تضع التشريعات واللوائح وأطر بناء الثقة ترتيبات حوكمة شاملة لأنظمة تحديد الهوية ومقدمي هذه الخدمات على المستوى المحلي والدولي، إن كان ممكناً، وتنظيم هذه الترتيبات. وينبغي أن يشمل ذلك تحديد الأحكام والشروط التي تحكم العلاقات المؤسسية بين الأطراف المشاركة، بحيث تكون حقوق ومسؤوليات كل طرف واضحة للجميع.
- المساءلة. ينبغي أن تكون هناك مساءلة واضحة وشفافية حول أدوار ومسؤوليات جميع الجهات المعنية ببناء أنظمة تحديد الهوية وتشغيلها وإدارتها ومراقبتها.



تنفيذ الأطر القانونية وأطر بناء الثقة من خلال الرقابة المستقلة والفصل في المظالم.

- **الرقابة.** ينبغي رصد ومتابعة ومراقبة استخدام أنظمة تحديد الهوية بصورة مستقلة (لأغراض الكفاءة والشفافية ومنع الاستبعاد وسوء الاستخدام، وما إلى ذلك) بهدف ضمان امتثال جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية للقوانين النافذة، واستخدام أنظمة تحديد الهوية على نحو مناسب لتحقيق الأغراض المرجوة منها، ورصد حالات اختراق البيانات المحتملة والتصدي لها، وتلقي الشكاوى أو الشواغل من الأفراد المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية. وينبغي أن يتوافر للجهات التنظيمية الموارد الكافية وأن تتمتع بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها القانونية.
- **فض المنازعات.** تخضع المنازعات المتعلقة بتحديد الهوية واستخدام البيانات الشخصية - على سبيل المثال، رفض تسجيل شخص ما أو تصحيح البيانات، أو تحديد الوضع القانوني لشخص ما على نحو جائر - التي لا يحلها مقدمو خدمات الهوية بشكل مرض، لمراجعة سريعة ومنخفضة التكلفة من جانب سلطات إدارية وقضائية مستقلة تتمتع بسلطة تحقيق العدل والإنصاف على نحو مناسب دون إضافة معوقات أمام الشخص المعني.



المنظمات المصادقة



نرحب بانضمام المزيد من المنظمات إلينا في التصديق على هذه المبادئ

فبراير/شباط 2021